Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

النظام القانوني لسر الأعمال على ضوء الجهود الدولية، المقارنة والوطنية

The legal system of trade secrets in the light of international, comparative and national efforts

بخدة عواد BEKHEDDA Aoued لونيس عبد الوهاب LOUNIS Abdelouahab
bekhedda.aoued@univ-oran2.dz lounis.fiscal@gmail.com
جامعة وهران 2 محمد بن احمد-- مخبر الاستثمار والتنمية المستدامة
Laboratory Investment and Sustainable Development- University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
المؤلف المرسل: بخدة عواد BEKHEDDA Aoued الإيميل: bekhedda.aoued@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام : 2019-08-30 تاريخ القبول : 2020-05-30

ملخص:

يعتبر سر الأعمال أو السر التجاري، مصطلح قانوني يطلق على مجموعة من المعلومات التجارية السرية، التي تعطي لصاحبها ميزة تنافسية، لتشمل الأسرار التجارية والصناعية معا. ويعد انتفاع شخص غير صاحبها بتلك المعلومات دون تصريح، ممارسة غير مشروعة، وتعديا على السر التجاري، يعاقب عليه القانون. لذلك عكفت الجهود الدولية ومختلف التشريعات المقارنة والوطنية على إيجاد نظام قانوني مستقل، ومميز لهذا النوع من الأسرار، قصد التمكن من توفير الحماية القانونية اللازمة له.

كلمات مفتاحية: سر الأعمال- النظام القانوني- الجهود الدولية والمقارنة- الجهود الوطنية

Abstract :

The business secret or trade secret is a legal term that protects a collection of confidential business information, which gives their owners a competitive advantage, to include trade and industrial secrets together. The use of a person other than the owner of such information without permission is considered illegal. This violation of trade secrets is punishable by law. Therefore, international conventions and various comparative and national legislations seek to establish an independent legal system for trade secrets and to provide the necessary protection for them.

Keywords: Trade Secrets- Legal System- International and Comparative Efforts- National Efforts.

مقدمة:

يعرف السر بأنه كل ما يريد صاحبه كتمانه وعدم البوح به للآخرين، وقد يكون متعلقا بحالته الشخصية فتسمى أسرار شخصية أو بحالته الصحية فتسمى أسرار صحية أو بذمته المالية فتسمى أسرار مالية أو بنشاطاته التجارية والصناعية فتسمى أسرار تجارية وصناعية. ويحتل السر بمفهومه العام مكانة هامة في الديانات السماوية والتشريعات القانونية. ويترتب على مخالفة أحكام السر عقوبات جزائية كنص المادة 301 من قانون العقوبات التي تنص على أنه: " يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 500 إلى 5000 دج ....وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلى بها إليهم وأفشوها....". فحماية الأسرار وكتمانها وعدم إفشائها مكفولة قانونا ومحمية جزائيا. غير أن هناك نوع خاص من الأسرار المتعلق بالنشاطات الاقتصادية والمعروف بسر الأعمال أو الأسرار التجارية لا تكفي هذه المادة لحمايتها نظرا لخصوصيتها ومرونتها.

يعتبر سر الأعمال أو كما يسميه البعض السر التجاري، من الأسرار ذات الطابع الإقتصادي، التي تعطي لصاحبها ميزة تنافسية في السوق، وقد يعد من أصناف حقوق الملكية الصناعية. فهو يرتبط بمفاهيم عدة: مبدأ المنافسة المشروعة والنزيهة، حقوق الملكية الصناعية. كما قد يتداخل مع فكرة السر المهني، مما يجعل من المهم إيجاد نظام قانوني مستقل ومتمايز، يضبط مفهوم سر الأعمال، من أجل توفير الحماية القانونية اللازمة له. والإشكال الذي يثور هو:

مدى خضوع سر الأعمال لحماية قانونية مستقلة وخاصة به؟.

وهذا ما سنناقشه على ضوء الجهود الدولية والإقليمية والتشريعات المقارنة، ومن تم التعرض لواقع سر الأعمال في التشريع الجزائري . معتمدين على منهج استقصائي تحليلي مقارن وفقا للخطة الآتية:

المطلب الأول: سر الأعمال على ضوء الجهود الدولية والإقليمية

المطلب الثاني: سر الأعمال في التشريعات الوطنية

المطلب الأول: سر الأعمال على ضوء الجهود الدولية والإقليمية

لقد بدأت محاولات مبكرة على الصعيد الدولي (**الفرع الأول**) والإقليمي (**الفرع الثاني**) من أجل ضبط مفهوم سر الأعمال أو السر التجاري، من أجل تأطيره وتوفير الحماية القانونية اللازمة له، وهذا ما سنعرضه كالتالي:

الفرع الأول: تطور الحماية القانونية لسر الأعمال على المستوى الدولي

يحظى سر الأعمال بحماية من العديد من الاتفاقيات الدولية سواء بطريقة ضمنية (أولا) أو صريحة (ثانيا) وتزايدت مع مرور الوقت أهميته.

أولا: الاتفاقيات التي قدمت حماية قانونية ضمنية لسر الأعمال

شهدت الساحة الدولية منذ وقت مبكر إرهاصات ميلاد مفهوم سر الأعمال ولو لم يكن باللفظ الصريح، وقد تجسد ذلك في العديد من الاتفاقيات الدولية نذكر منها: اتفاقية باريس لسنة 1883، إعلان مدريد لسنة 1891، إعلان لاهاي لسنة 1925 والاتفاقية المؤسسة للمنظمة الدولية للملكية الفكرية لسنة 1967.

1- اتفاقية باريس بتاريخ 1883[1] وعلاقتها بسر الأعمال:

في سنة 1873 رفض العارضون الأجانب المشاركة في المعرض الدولي للإختراعات في فيينا وذلك لتخوفهم من سرقة اختراعاتهم من بلدان أخرى واستغلالها تجاريا[2]. منذ هذه الحادثة أصبحت ضرورة حماية الملكية الصناعية ملحة. سنوات بعدها اجتمعت مجموعة من الدول في باريس، وتبنوا اتفاقية لحماية الملكية الصناعية. أسست هذه الإتفاقية لإتحاد دولي لحماية الملكية الصناعية[3]، كما قدمت تعريف واسع للملكية الصناعية في الفقرة الثانية من نفس المادة[4]، لتشمل براءات الإختراع، نماذج المنفعة، الرسوم أو النماذج الصناعية، العلامات الصناعية أو التجارية، علامات الخدمات، الإسم التجاري وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ، وقمع المنافسة غير المشروعة. وبذلك تكون وضعت الخطوة الأولى والمهمة لتشجيع المخترعين على عرض اختراعاتهم في الدول الأجنبية دون الخوف على مصيرها كونها تحظى بحماية اتفاقية دولية. كما أن هذه الإتفاقية تخدم بطريقة غير مباشرة لسر الأعمال، لا سيما في عبارة قمع المنافسة غير المشروعة، وبديهيا إفشاء سر الأعمال سيؤدي إلى المنافسة غير المشروعة.

2- الإتفاقية الدولية المؤسسة للمنظمة الدولية للملكية الفكرية لسنة 1967[5] وعلاقتها بسر الأعمال:

تعرف اختصارا بالإنجليزية WIPO، تم التوقيع عليها في ستوكهولم في 1967/07/14 ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1970(انضمت الجزائر للاتفاقية في 16 أفريل 1975)[6]. اعتمدت الإتفاقية على تعريف واسع للملكية الفكرية و ذلك في المادة 02 منها[7]، لتوحد بذلك بين الملكية الفكرية والصناعية في اتفاقية واحدة وتؤكد أيضا على محاربة المنافسة غير المشروعة. فهذه الاتفاقية قدمت أيضا حماية ضمنية لسر الأعمال، إذ محاربة المنافسة غير المشروعة تستجوب بالضرورة حماية سر الأعمال بكل مقوماته وعناصره.

ثانيا: الاتفاقيات التي قدمت حماية قانونية صريحة لسر الأعمال (اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ADPIC بتاريخ 1994[8])

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية تنص صراحة ولأول مرة على حماية سر الأعمال (الأسرار التجارية والصناعية) وذلك في المادة 39 منها[9]، التي نصت على توفير حماية فعالة ضد المنافسة غير المشروعة طبقا لأحكام المادة 10 مكرر من اتفاقية باريس لسنة 1967. فيقع على الأعضاء حماية المعلومات غير المفشية والمعطيات التي تم اطلاعها للسلطات العمومية أو منظماتهم. إذن هناك ترابط بين فكرة حماية سر الأعمال مع فكرة محاربة وقمع المنافسة غير المشروعة. فسر الأعمال يحمي إذا المنافسة المشروعة. وهذا يعتبر انجاز كبير على المستوى الدولي لصالح سر الأعمال كما يوضح تبعياته السيد François Dessemontet بروفيسور في جامعة لوزان وفريبورج[10]. فمحاربة المنافسة غير المشروعة لا يمكن أن تتحقق بشكل فعال وكاف إلا إذا تم وضع أسس ومعايير واضحة لحماية سر الأعمال (الأسرار التجارية والصناعية).

الفرع الثاني: سر الأعمال على مستوى الإتحاد الأوربي

يجد سر الأعمال أساسه في أعلى تشريع للإتحاد الأوربي وهو معاهدة عمل الإتحاد الأوربي[11]، إذ تنص المادة 339 منه[12] على عدم إفشاء المحققين وأعضاء الإتحاد الأوربي، طيلة عملهم أو حتى بعده، للأسرار المهنية، لا سيما تلك المتعلقة بالأسرار التجارية للمؤسسات أو عناصر سعر تكلفتها. مواصلة للجهود المبذولة من أجل توفير حماية فعالة لسر الأعمال أعلنت اللجنة الأوربية المختصة، مشروع تعليمة لحماية سر الأعمال، أودعت بعد مناقشتها على مستوى البرلمان الأوربي بتاريخ 2013/11/27 ، ليتم بعد سنتين من النقاش والتعديلات تبنيه من البرلمان بتاريخ 2015/06/22[13] رغم المعارضة التي شابها هذا المشروع[14] ليتم المصادقة عليه نهائيا من قبل الاتحاد الأوربي بتاريخ 2016/06/08[15] الذي تنص المادة 2 منه[16] على تعريف لسر الأعمال الذي ينبغي أن يستوفي ثلاثة شروط، حتى يحظى بحماية التعليمة: أن يكون سري أي في مجموعه وتركيبته غير معروفة بدقة ولا يعلم به إلا القليل من العاملين في وسط يسمح لهم بمعرفته دون غيرهم، أن يكون ذات طابع تجاري، أن يبادر صاحب السر بالقيام بتدابير معقولة لتحافظ على سريته. كما شملت صاحب السر الذي يستفيد من هذه الحماية الشخص الطبيعي والمعنوي على حد سواء، بشرط أن يكون امتلكه بطريقة مشروعة.

يعتبر الإتحاد الأوربي من التكتلات الإقليمية المهمة الذي يعرف حركة واسعة في النشاطات التجارية والصناعية مما جعله يحسم الجدل داخل أجهزته بإقرار الحماية القانونية الصريحة والمتميزة لسر الأعمال.

المطلب الثاني: سر الأعمال في التشريعات الوطنية

تأثرت الكثير من التشريعات الوطنية بالتطورات القانونية الواقعة على الصعيد الدولي والإقليمي، والخاصة بحماية الأسرار التجارية والصناعية أو كما يسميه البعض سر الأعمال، إذ يحظى هذا الأخير بمكانة مهمة في بعض التشريعات المقارنة (**الفرع الأول**)، مما يقودنا إلى البحث عن واقعه في التشريع الجزائري (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: سر الأعمال في بعض التشريعات المقارنة

نصت بعض التشريعات المقارنة على سر الأعمال قبل تبنيه رسميا على المستوى الدولي، كما هو حال مع التشريع الأمريكي (أولا)، في حين وجد المشرع الفرنسي نفسه ملزما بالنص الصريح على حماية سر الأعمال تطبيقا وإنفاذا لتعليمة الإتحاد الأوربي (ثانيا).

أولا: سر الأعمال في التشريع الأمريكي

يعتبر القانون الموحد حول حماية المعلومات غير المعلنة الصادر بتاريخ 1985/08/09[17] الإطار القانوني الصريح الذي يحمي سر الأعمال، والذي تضمن العديد من المبادئ الموجودة في قوانين كل ولاية حول سر الأعمال[18]. وإلى غاية 2013، أربعة ولايات فقط لم تتبنى القانون الموحد للأسرار التجارية وهي le Massachusetts, New York, la Caroline du Nord et le Texas ، غير أن ذلك لا يعني أن هذه الولايات لا تعترف بسر الأعمال، بل لها قوانين محلية خاصة بكل واحدة منها تطبقه على حدود إقليمها الولائي. أيضا يلعب قانون التعاقد لكل ولاية أمريكية دور كبير في الحفاظ على سرية الأعمال، إذ غالبا ما يتم الاستعانة في الاتفاقيات والعقود بشروط عدم الإفشاء أو شروط عدم المنافسة[19]. لم يقتصر الأمر على مستوى الو.م.أ، بل أصدرت قانون فدرالي ضد الجوسسة الاقتصادية[20] أين اعتبر سرقة سر الأعمال أو إساءة استعماله جريمة جزائية فدرالية، إذا كانت تصب لمصلحة سلطة أجنبية أو لمصالحها الاقتصادية أو التجارية[21]. يعتبر هذا القانون عابر للحدود من حيث نطاقه، ويعتمد على مقاربة وهي حماية المصلحة العامة (حماية الو.م.أ من التجسس الاقتصادي) انطلاقا من حماية المصلحة الخاصة (حماية سر الأعمال). وقد أورد السيد Bertrand WARUSFEL أستاذ محاضر في جامعة باريس (René Descartes -V) تعليق مهم على هذا النص القانوني الفدرالي[22]. فهذا القانون وفر الحماية الجزائية لسر الأعمال ولم يكتفي فقط بالحماية المدنية.

ثانيا: سر الأعمال في التشريع الفرنسي

توجد بعض النصوص المتفرقة في مجموعة من القوانين، التي يمكن أن تساهم في حماية سر الأعمال بطريقة غير مباشرة، ولو جزئيا أو في بعض عناصره. في القانون التجاري المادة 463-2[23][24] تذكر سر الأعمال لكن لم تعرفه. قانون النقد والمالية المادة 465-1 والمادة 465-2[24] تعاقب على استعمال معلومات الداخلية في الأسواق المالية و نشر الإشاعات الكاذبة. قانون العمل يعاقب في مادته 1227-1[25]على إفشاء سر الصنعة، لكن يطبق فقط على العمال ومديري المؤسسات. قانون حماية الملكية الفكرية تحيل المادة 621-1[26] إلى المادة 1227-1 من قانون العمل. قانون العقوبات في مادته 311-1[27] يعاقب على سرقة الملفات السرية المادية ولكن لا يشمل سرقة المعطيات اللامادية السرية التي هي جزء من سر الأعمال. كذلك المادة 226-13[28] تعاقب على إفشاء السر المهني والمادة 323-7[29] المتعلقة بجرائم النظام الإعلام الآلي. كذلك المواد 411-5 إلى 411-8[30] تقمع إفشاء المعلومات لمؤسسة أو سلطة عمومية. ويعتبر الأستاذ M. Olivier de Maison Rouge أن سر الأعمال مصطلح يشمل العديد من القطاعات الاقتصادية، ويجد أساسه في العديد من القوانين الفرنسية[31]. وبالتالي يمكن اللجوء لجرائم قانون العقوبات العام لحماية سر الأعمال آو اللجوء لقواعد المسؤولية المدنية في حالة عدم تمكن من إثبات الوصف الجزائي.

وحسب الأستاذ M. CARAYON النظام القانوني الفرنسي غير قادر على حماية سر الأعمال ومعاقبة إفشائه، بسبب غياب تعريف دقيق له، وكذلك لأن الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، لا تتماشى مع تطور الجرائم الخاصة بسر الأعمال[32].

ومواكبة للتطورات، لا سيما على مستوى الاتحاد الأوربي، ظهرت عدة مشاريع واقتراحات لإيجاد نظام قانوني مستقل لسر الأعمال نذكر منها: مشروع قانون رقم 3985[33] لعقاب إفشاء سر الأعمال، يقترح تعريف لسر الأعمال والعقوبات المقررة لإفشائه. مشروع قانون 2139[34] متعلق بحماية سر الأعمال، اقترح إدراج باب خاص في القانون التجاري تحت مسمى سر الأعمال، ينقسم إلى فصلين: الفصل الأول، يتعلق بتعريف سر الأعمال والحماية المدنية المقررة له، الفصل الثاني، يتعلق بالحماية الجزائية المقررة له. مشروع قانون رقم 2447[35] من أجل التنمية والنشاط (إجراءات سريعة)، وتم الموافقة من البرلمان على التوصية الخاصة[36] بتعريف سر الأعمال وشروطه التي أتى بها المشروع السابق، التي تدرج في باب جديد في القانون التجاري، تتكون من سبعة مواد 151-1 إلى 151-9 . لكن أمام معارضة النقابات الصحافية تم التراجع عنه بتاريخ 2015/01/30 بعد 18 يوما من تبنيه، لا سيما أن الصحافة تعتبر ذلك تهديد لحرية إيصال المعلومة للناس، التي هي حق دستوري، ويعرض الصحافيين المختصين في الجانب الاقتصادي، بما لهم من صلاحيات التحري الاقتصادية لخطر الملاحقة بسبب سر الأعمال[37]. بينما يرى المدافعين عن المشروع أن سر الأعمال أيضا مبدأ دستوري[38]. وتم صدور القانون تحت رقم 2015-990 بتاريخ 2015/08/06 دون إدراج الأحكام الخاصة بسر الأعمال. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبصدور تعليمة الاتحاد الأوربي الخاصة بسر الأعمال ودخولها حيز التنفيذ في صيف 2016، عاد الأمل من جديد، إذ تم تقديم مشروع جديد حول سر الأعمال LRM والذي تبناه البرلمان الأوربي بغالبية الأصوات بتاريخ 2018/06/21 نهائيا رغم أن المعارضين هددوا برفع دعوى للمجلس الدستوري بتاريخ 2018/06/25[39]. وفعلا قبل المجلس الدستوري النظر في الدعوى لكنه توصل إلى أنه لا يمكن اعتباره مخالف للدستور[40]. ليتم صدور القانون رقم 2018- 670 بتاريخ 2018/07/30[41] المتعلق بحماية سر الأعمال والذي نقل أحكام التعليمة الأوربية لسنة 2016 في التشريع الفرنسي. هذا القانون الذي استحدث المواد من 151 إلى 154 في التقنين التجاري. فالمشرع الفرنسي وإن لم يستطع تكريس الحماية القانونية لسر الأعمال طواعية من داخل مؤسساته إلا أنه وجد نفسه مجبرا على إنفاذ تعليمة الإتحاد الأوربي الخاصة بسر الأعمال والتي تسمو على التشريع الفرنسي باعتبار فرنسا عضو في الإتحاد الأوربي.

الفرع الثاني: سر الأعمال في التشريع الجزائري

تشهد الساحة الدولية تطورات متلاحقة ومتسارعة، من أجل إيجاد نظام قانوني مستقل لسر الأعمال، مما يقودنا إلى البحث عن واقع سر الأعمال في التشريع الجزائري، وما يتطلب من تفحص مختلف النصوص القانونية، وهذا ما سنعرضه كالتالي:

1- الدستور[42] وعلاقته بسر الأعمال:

تنص المادة 4/43 على أنه " يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة" كما تنص المادة 2/46 على أن: " سرّيّة المراسلات والاتّصالات الخاصّة بكلّ أشكالها مضمونة ." والمادة 51 " الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن. لا يمكن أن تمس ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقتضيات الأمن الوطني ...". فمن خلال هذه النصوص الدستورية لم ينص المؤسس الدستوري صراحة على سر الأعمال لكن أوجد له حماية ضمنية عن طريق قمع المنافسة غير النزيهة والتي يعتبر إفشاء سر الأعمال من بين مظاهر المنافسة غير النزيهة. كما ينص صراحة على سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مما يعني أنها تمتد حتى لأسرار المؤسسات والشركات التجارية والصناعية والخدماتية أي تمتد لحماية سر الأعمال مادام ينص على لفظ " بكل أشكالها". كما انه في المادة 51 وفق بين الحق في الحصول على المعلومة التي يفرضها مبدأ الشفافية و الحق في الحياة الخاصة الذي يمتد ليشمل المؤسسات والشركات، فالحياة الخاصة لأي شركة يقود للحديث عن حماية سر الأعمال. ومن المعلوم أن نصوص الدستور ذات أهمية ومكانة كبيرة فلا يجوز لأي قانون أن يخالفها بل يجب أن تكرس القوانين والتنظيمات ما جاءت به المواد الدستورية.

2- قانون العقوبات[43] وعلاقة بسر الأعمال:

المواد 65، 301، 302، 350، 376 المتعلقة بالترتيب ب: إفشاء المعلومات لدولة أجنبية والتي تضر بالاقتصاد الوطني "يعاقب بالسجن المؤبد كل من يجمع معلومات أو أشياء أو وثائق أو تصميمات بغرض تسليمها إلى دولة أجنبية والذي يؤدي إلى الإضرار بمصالح الدفاع الوطني أو الاقتصاد الوطني"، إفشاء السر المهني" يعاقب بالحبس من .....الأطباء والجراحون والصيادلة والقابلات وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلى بها إليهم وافشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم فيها القانون إفشاءها ويصرح لهم بذلك..."، إفشاء أسرار المؤسسات من قبل العمال لصالح دول أجنبية " كل من يعمل بأية صفة كانت في مؤسسة وأدلى أو شرع في الإدلاء إلى أجانب أو إلى جزائريين يقيمون في بلاد أجنبية بأسرار المؤسسة التي يعمل فيها دون أن يكون مخولا له

ذلك يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 10.000 دينار. وإذا أدلى بهذه الأسرار إلى جزائريين يقيمون في الجزائر فتكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 500 على 1.500 دينار. ويجب الحكم بالحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين إذا تعلقت الأسرار بصناعة أسلحة أو ذخائر حربية مملوكة للدولة. وفي جميع الحالات يجوز الحكم علاوة على ذلك على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 14 من هذا القانون لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر"، السرقة " كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا ويعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج. وتطبق نفس العقوبة على اختلاس المياه والغاز والكهرباء. يجوز أن يحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 9 مكرر1 لمدة سنة (1) على الأقل وخمس (5) سنوات على الأكثر وبالمنع من الإقامة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 12 و 13 من هذا القانون. ويعاقب على الشروع في هذه الجنحة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة" فمن خلال هذه المادة يمكن حماية سر الأعمال إذا كان محملا في عناصر مادية كالوثائق والملفات والأقرصة المضغوطة وأجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة ...الخ لكن يبقى إشكال بالنسبة للعناصر غير المادية التي تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة. ، خيانة الأمانة " كل من اختلس أو بدد بسوء نية أوراقا تجارية أو نقودا أو بضائع أو أوراقا مالية أو مخالصات أو أية محررات أخرى تتضمن أو تثبت التزاما أو إبراء لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الإجازة أو الوديعة أو الوكالة أو الرهن أو عارية الاستعمال أو لأداء عمل بأجر أو بغير أجر بشرط ردها أو تقديمها أو لاستعمالها أو لاستخدامها في عمل معين وذلك إضرارا بمالكها أو واضعي اليد عليها أو حائزيها يعد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500 على 20.000 دج . ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 14 وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر. وكل ذلك دون الإخلال بما نصت عليه المادتين 158 و 159 المتعلقتان بسرقة النقود والأوراق التجارية والمستندات والاستيلاء عليها من المستودعات العمومية".

3- القانون التجاري[44] وعلاقته بسر الأعمال:

المادة 147 التي تحمي الملكية الصناعية " يتم إجراء القيد والبيانات طبقا للتشريع الساري المفعول إذا كانت البيوع أو التنازلات عن المحلات التجارية تشتمل على علامات المصنع أو التجارة أو الرسوم أو النماذج الصناعية، وكانت رهون هذه المحلات تشتمل على براءات اختراع أو رخص أو علامات أو رسوم أو نماذج". ويمكن لسر الأعمال أن يحظى بحماية ضمنية وفقا لهذه الإجراءات الخاصة باعتباره عنصر من عناصر الملكية الفكرية.

4- القانون المدني[45] وعلاقته بسر الأعمال:

المادتان 54 " العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما" و 124 " كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض " اللتين تشكلان المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية على التوالي.

5- قانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية[46] وعلاقته بسر الأعمال:

تحدد المادة 27 منه عناصر المنافسة غير المشروعة " تعتبر ممارسات تجارية غير نزيهة في مفهوم أحكام هذا القانون لا سيما منها الممارسات التي يقوم من خلالها العون الاقتصادي بما يأتي: ... 5- الاستفادة من الأسرار المهنية بصفة أجير قديم أو شريك للتصرف فيها قصد الإضرار بصاحب العمل أو الشريك القديم..." والعقوبات المطبقة نصت عليها المادة 38 " تعتبر ممارسات تجارية غير نزيهة وممارسات تعاقدية تعسفية مخالفة لأحكام المواد 26 و 27 و 28 و 29 من هذا القانون، ويعاقب عليها بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى خمسة ملايين دينار (5.000.000 دج)".

6- الأمر 03-07 المتعلق ببراءات الإختراع[47] وعلاقته بسر الأعمال:

في بعض الأحيان يمكن حماية سر الأعمال عن طريق الحماية المقررة لبراءة الاختراع لوجود بعض التشابه بين المفهومين.

7- الأمر 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب[48] وعلاقته بسر الأعمال:

والذي نص في المادة الثالثة على أنه " لغرض مكافحة التهريب يمكن اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية وفي هذا الشأن يمكن على الخصوص: ..... – تعميم نشر القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية....." ومعلوم أن سر الأعمال يعتبر أحد عناصر الملكية الفكرية.

8- قانون 09-04 يتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها[49] وعلاقته بسر الأعمال:

تنص المادة 4 " يمكن القيام بعمليات المراقبة المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه في الحالات الآتية....ب- في حالة توفر معلومات عن

احتمال اعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يهدد النظام العام أو الدفاع الوطني أو الاقتصاد الوطني.....". وعلى هذا الأساس تنص المادة 15 من نفس القانون " زيادة على قواعد الاختصاص المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال المرتكبة خارج الإقليم الوطني عندما يكون مرتكبها أجنبيا وتستهدف مؤسسات الدولة الجزائرية أو الدفاع الوطني أو المصالح الإستراتيجية للاقتصاد الوطني".

9- مرسوم تنفيذي 05-219 يتعلق بالترخيص لعمليات التجميع[50] وعلاقته بسر الأعمال:

تنص المادة 9 " يمكن أن تطلب المؤسسات المعنية أو ممثلوها المفوضون بأن تكون بعض المعلومات أو بعض المستندات المقدمة محمية " بسرية الأعمال". وفي هذه الحالة يجب أن ترسل أو تودع المعلومات والمستندات المعنية بصفة منفصلة وتحمل فوق كل صفحة منها عبارة " سرية الأعمال"". وقد استعمل هذا النص صراحة مصطلح " سرية الأعمال".

فبتفحص مختلف النصوص القانونية لا سيما تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري نجد أنها لا توفر حماية قانونية صريحة لسر الأعمال لحد الآن.

خاتمة:

استطاع سر الأعمال أو السر التجاري، أن يفرض وجوده ويفتك الحماية القانونية اللازمة، من خلال تكريس اتفاقيات دولية صراحة لذلك، وحظي باستقلالية تامة من حيث الشكل والمضمون في بعض التشريعات المقارنة ،مثل ما هو الحال في التشريع الأمريكي ، أو مستقل من حيث المضمون، لكنه مرتبط من حيث الشكل بالقانون التجاري، مثلما هو الحال في التشريع الفرنسي. كما أن التشريع الجزائري لايعترف لحد الآن بنظام قانوني مستقل لسر الأعمال، رغم وجود نصوص متفرقة في مجموعة من القوانين، يمكن أن توفر حماية لسر الأعمال ضمنيا وبطريقة غير مباشرة، ولو في جزء منه أو في بعض حالاته وصوره.

النتائج:

- حسم الجدل على المستوى الدولي بتكريس الحماية القانونية الصريحة لسر الأعمال منذ سنة 1967 عن طريق الاتفاقية الدولية المتعلقة بجوانب

- إتباع التشريعات المقارنة طريقتين في حماية سر الأعمال: سن قانون مستقل من حيث الشكل والمشون خاص بسر الأعمال أو تضمين مواد قانونية خاصة بسر الأعمال في قانون آخر كالقانون التجاري مثلا مما يجعله مستقلا من حيث المضمون فقط دون الاستقلالية الشكلية.

- غياب الحماية القانونية لسر الأعمال في التشريع الجزائري لحد الآن.

التوصيات:

- ضرورة فتح الباب للنقاش على مستوى الجامعات والقطاعات الاقتصادية لبلورة الأفكار الخاصة بحماية سر الأعمال.

- ضرورة إعداد المشاريع القانونية واختيار الطريقة المناسبة لحماية سر الأعمال.

قائمة المراجع:

1- مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 1996/12/07 يتضمن نشر التعديل الدستوري، ج ر 76 لسنة 1996 المعدل والمتمم بالقانون 02-03 مؤرخ في 2002/04/10 والقانون 08-19 مؤرخ في 2008/11/15 والقانون 16-01 مؤرخ في 2016/03/06.
2- أمر رقم 66-156 مؤرخ في 1966/06/08 متضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، ج ر 71 لسنة 1966
3- أمر رقم 75-58 مؤرخ في 1975/09/26 يتضمن القانون المدني معدل ومتمم، ج ر 78 لسنة 1975.
4- أمر رقم 59/75 مؤرخ في 1975/09/26 يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، ج ر 101 لسنة 1975.
5- أمر رقم 03-07 مؤرخ في 2003/07/19 يتعلق ببراءات الإختراع، ج ر 44 لسنة 2003.
6- قانون رقم 04-02 مؤرخ في 2004/06/23 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج ر 41 لسنة 2004.
7- أمر رقم 05-06 مؤرخ في 2005/08/23 يتعلق بمكافحة التهريب، ج ر 59 لسنة 2005.
8- قانون رقم 09-04 مؤرخ في 2009/08/05 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتهما، ج ر 47 لسنة 2009.
9- مرسوم التنفيذي رقم 05-219 مؤرخ في 2005/06/22 يتعلق بالترخيص لعمليات التجميع، ج ر 43 لسنة 2005.

1- Convention du paris sur la propriété industrielle en 1883, est révisée à Bruxelles le 14 décembre 1900, à Washington le 2 juin 1911, à La Haye le 6 novembre 1925, à Londres le 2 juin 1934,à Lisbonne le 31 octobre 1958 et à Stockholm le 14 juillet 1967, et modifiée le 28 septembre 1979.

2- Arrangement de Madrid du 14 avril 1891 révisé à Bruxelles le 14 décembre 1900, à Washington le 2 juin 1911, à La Haye le 6 novembre 1925, à Londres le 2 juin 1934, à Nice le 15 juin 1957 et à Stockholm le 14 juillet 1967 et modifié le 28 septembre 1979.

3- Arrangement de la Haye du 1925 révisée à Londres le 2 juin 1934, à la Haye 28 novembre 1960, complété par l'Acte additionnelle de Monaco le 18 novembre 1961et complété aussi par l'Acte complémentaire de Stockholm 1967 et par l'Acte de Genève du 2 juillet 1999. Maintenant Deux actes de l'Arrangement de La Haye sont en vigueur: l'Acte de 1999 et l'Acte de 1960. En septembre 2009, il a été décidé de geler l'application de l'Acte de 1934, ce qui a simplifié et rationalisé l'administration générale du système d'enregistrement international des dessins et modèles.

4- Convention du 1967 instituant l'OMPI, entré en vigueur en 1970.

5- L'annexe 1C «accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchant au commerce » de l'accord instituant l'OMC du 1994.

6- Traité sur le fonctionnement de l'union européen, qui Fait à Rome, le 25 mars 1957 et publié dans le journal officiel de l'Union européen le 09/05/2008 (version français).

7- Rapport du parlement européenne sur la proposition de directive du Parlement européen et du Conseil sur protection des savoir-faire et des informations commerciales non divulgués (secrets d'affaires) contre l'obtention, l'utilisation et la divulgation illicites (COM(2013)0813 – C7-0431/2013 – 2013/0402(COD)), référence A8-0199/2015 du 22/06/2015.

8- Directive (UE) 2016/943 du parlement européen et du conseil, sur la protection des savoir-faire et des informations commerciales non divulgués (secrets d'affaires) contre l'obtention, l'utilisation et la divulgation illicites.

9- La loi uniformes des Etats- Unis d'Amérique sur la protection des renseignements non divulgué (en anglais : Uniform Trade Secrets Act), adopté par la Conférence nationale des commissaires à l'uniformisation des lois des États (en anglais : national conférence of commissionner on Uniform state laws), le 09 aout 1985.

10- La loi américaine sur l'espionnage économique (en anglais : Economic Espionage Act of 1996) de 1996 signé par le président le 11 octobre 1996 et passé par le congrès 20 octobre 1996.

11- Code commerce français.

12- Code monétaire et financier français.

13- Code de travail français.

14- Code pénal français.

15- Proposition de loi n° 3985 visant à sanctionner la violation du secret des affaires Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 22 novembre 2011.

16- Proposition de loi n^0 2139 relative à la protection du secret des affaires, enregistrée à la présidence de l'assemblée nationale le 16 juillet 2014.

17- Projet de loi N° 2447 pour la croissance et l'activité. (Procédure accélérée) présenté au nom de M. Manuel VALLS, Premier ministre, par M. Emmanuel MACRON, ministre de l'économie, de l'industrie et du numérique, Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 11 décembre 2014.

18- Amendement n°SPE1810 présenté par M Ferrand rapporteur général du projet de loi macron adopté par l'assemblée national le 12 janvier 2015.

19- La loi 2018-670 du 30 juillet 2018 relative à la protection du secret des affaires vient de **transposer** en droit interne la **directive européenne** 2016/943 du 8 juin 2016 sur la protection des savoir-faire et des **informations**

24- Macron capitule, « L'amendement « secret d'affaires » abandonné », 30 janvier 2015 publié dans le site https://mrmondialisation.org consulté le 30/03/2016.

25- Aurélien Hamelle, « Loi Macron : la guerre des secrets ou l'inutile bataille », 14/04/2015, publié dans le site http://www.huffingtonpost.fr consulté le 30/03/2016.

26- Aude Carasco, « La loi « secret des affaires », une épée de Damoclès sur l'information », 21/06/2018 publié dans le site **https://www.la-croix.com** consulté le 30/09/2018.

7. هوامش:

commerciales non divulgués (secrets d'affaires) contre l'obtention, l'utilisation et la divulgation illicites.

20- Bernard Carayon, « Protéger le secret des affaires : un enjeu national », Sécurité et stratégie 2012/1 (8).

21- Bertrand WARUSFEL, « la loi américaine sur l'espionnage économique », revue droit et défense- 97/1, p64.

22- « Aperçu du cadre juridique et réglementaire de la propriété intellectuelle aux États Unis d'Amérique », article publié dans le site de l'OMPI http://www.wipo.int , consulté le 24/03/2016.

23- Olivier de Maison Rouge, « Le droit du secret des affaires : éternel serpent de mer ou bientôt réalité ? », Sécurité et stratégie 2014/1 (16), p. 67 consulté sur le site http://www.cairn.info le 23/03/2016.

[1] Cette convention est révisée à Bruxelles le 14 décembre 1900, à Washington le 2 juin 1911, à La Haye le 6 novembre 1925, à Londres le 2 juin 1934,à Lisbonne le 31 octobre 1958 et à Stockholm le 14 juillet 1967, et modifiée le 28 septembre 1979.

[2] *Bref historique de l'OMPI*, sur le site http://www.wipo.int, consulté le 23/03/2016.

[3] L'alinéa 1 de l'article 1 de la convention : « *Les pays auxquels s'applique la présente Convention sont constitués à l'état d'Union pour la protection de la propriété industrielle.* ».

[4] l'alinéa 2 de l'article 1 : « *La protection de la propriété industrielle a pour objet les brevets d'invention, les modèles d'utilité, les dessins ou modèles industriels, les marques de fabrique ou de commerce, les marques de service, le nom commercial et les indications de provenance ou appellations d'origine, ainsi que la répression de la concurrence déloyale.* ».

[5] L'OMPI est une organisation intergouvernementale qui est devenue, en 1974, une institution spécialisée des Nations Unies. Les origines de l'OMPI remontent à 1883 et 1886, années au cours desquelles furent adoptées la Convention de Paris pour la protection de la propriété industrielle et la Convention de Berne pour la protection des œuvres littéraires et artistiques, qui prévoient la création d'un "Bureau international". Les deux bureaux ont été réunis en 1893 et, en 1970, ont été remplacés par l'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle, en vertu de la Convention instituant l'OMPI.

[6] انظر الملحق لإتفاقية WIPO.

[7] L'article 2 « *définition* » de la convention : « *Au sens de la présente Convention, il faut entendre par: ...VIII)- «propriété intellectuelle», les droits relatifs: – aux œuvres littéraires, artistiques et scientifiques, – aux interprétations des artistes interprètes et aux exécutions des artistes exécutants, aux phonogrammes et aux émissions de radiodiffusion, – aux inventions dans tous les domaines de l'activité humaine, – aux découvertes scientifiques, – aux dessins et modèles industriels, – aux marques de fabriques, de commerce et de service, ainsi qu'aux noms commerciaux et dénominations commerciales, – à la protection contre la concurrence déloyale, et tous les autres droits afférents à l'activité intellectuelle dans les domaines industriel, scientifique, littéraire et artistique.* ».

[8] هذه الاتفاقية ملحق للاتفاقية المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة الموقعة بمراكش في 1994/04/15.

[9] l'art 39 de la section 07 « Protection des renseignements non divulgués » du partie 2 «Normes concernant l'existence, la portée et l'exercice des droits de propriété intellectuelle » de l'annexe 1C «accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchant au commerce » de l'accord instituant l'OMC : « *1- ... assurant une protection effective contre la concurrence déloyale*

conformément à l'article 10bis de la Convention de Paris (1967), les Membres protégeront les renseignements non divulgués ... et les données communiquées aux pouvoirs publics ou à leurs organismes ... ».

[10] « *L'inclusion des secrets industriels et commerciaux dans l'ADPIC est considérée comme une innovation majeure3. Jusqu'alors aucune convention multilatérale ne les protégeait expresses verbes. Au début de l'Uruguay Round, la protection a été proposée dans le projet américain du 28 octobre 1987, puis dans les projets européen et suisse. Malgré l'opposition du Brésil et de l'Inde, l'article 39 ADPIC a été finalement adoptée, car la protection générale contre la concurrence déloyale qui est prévue à l'article 10 bis de la Convention de l'Union de Paris ne suffisait pas.* » .

[11] Traité sur le fonctionnement de l'union européenne, qui Fait à Rome, le 25 mars 1957 et publié dans le journal officiel de l'Union européen le 09/05/2008 (version français).

[12] L'art 339 du traité sur le fonctionnement de l'union européenne, « Les membres des institutions de l'Union, les membres des comités ainsi que les fonctionnaires et agents de l'Union sont tenus, même après la cessation de leurs fonctions, de ne pas divulguer les informations qui, par leur nature, sont couvertes par le secret professionnel, et notamment les renseignements relatifs aux entreprises et concernant leurs relations commerciales ou les éléments de leur prix de revient ».

[13] Rapport du parlement européenne sur la proposition de directive du Parlement européen et du Conseil sur protection des savoir-faire et des informations commerciales non divulgués (secrets d'affaires) contre l'obtention, l'utilisation et la divulgation illicites (COM(2013)0813 – C7-0431/2013 – 2013/0402(COD)), référence A8-0199/2015 du 22/06/2015.

[14] من بين الحملات المعارضة للتعليمة الأوربية حملة أوقفوا سرية الأعمال http://stoptradesecrets.eu/fr/ , consulté le 23/03/2016.

[15] Directive (UE) 2016/943 du parlement européen et du conseil, du 8 juin 2016 sur la protection des savoir-faire et des informations commerciales non divulgués (secrets d'affaires) contre l'obtention, l'utilisation et la divulgation illicites.

Aux fins de la présente directive, on entend Définitions « *Article 2*[16] *par:*

- secret d'affaires», des informations qui répondent à toutes les 1 conditions suivantes:

a) elles sont secrètes en ce sens que, dans leur globalité ou dans la configuration et l'assemblage exacts de leurs éléments, elles ne sont pas généralement connues des personnes appartenant aux milieux qui s'occupent normalement du genre d'informations en question, ou ne leur sont pas aisément accessibles,

b) elles ont une valeur commerciale parce qu'elles sont secrètes,

c) elles ont fait l'objet, de la part de la personne qui en a le contrôle de façon licite, de dispositions raisonnables, compte tenu des circonstances, destinées à les garder secrètes;

2- détenteur de secrets d'affaires», toute personne physique ou morale qui a le contrôle d'un secret d'affaires de façon licite... »

[17] La loi uniformes des Etats- Unis d'Amérique sur la protection des renseignements non divulgué (en anglais : Uniform Trade Secrets Act), adopté par la Conférence nationale des commissaires à l'uniformisation des lois des États (en anglais : national conférence of commissionner on Uniform state laws), le 09 aout 1985.

[18] Les renseignements non divulgués ou secrets d'affaires sont traditionnellement protégés par la *Common Law* de chaque État, et en particulier la notion de délit de concurrence déloyale.

[19] http://www.wipo.int consulté le 25/03/2016.

[20] La loi américaine sur l'espionnage économique (en anglais : Economic of Espionage Act 1996) de 1996 signé par le président le 11 octobre 1996 et passé par le congrès 20 octobre 1996.

[21] *Aperçu du cadre juridique et réglementaire de la propriété intellectuelle aux États Unis d'Amérique*, article publié dans le site de l'OMPI http://www.wipo.int , consulté le 24/03/2016.

[22] Il a dit : « *ce texte mérite de retenir l'attention à plusieurs titres : 1- ce textes sanctionne explicitement les actes d'espionnage économique exercés par ou pour le compte d'un gouvernement étranger... 2- ce texte réaffirme, de manière générale, la protection pénale des secrets d'affaires à l'encontre de toute forme de*

captation par un tiers non autorisé … la définition donnée du secret d'affaires demeure… très large… »

من أجل التوسع أكثر طالع:

Bertrand WARUSFEL, *la loi américaine sur l'espionnage économique*, revue droit et défense- 97/1, p64.

[23] Article L463-4 du Chapitre III : De la procédure du TITRE VI : De l'Autorité de la concurrence. LIVRE IV : De la liberté des prix et de la concurrence du code commerce français.

[24] Article L465-1 et L465-2 de la Section 1 : Atteintes à la transparence des marchés du Chapitre V : Infractions relatives à la protection des investisseurs du Titre VI : Dispositions pénales du Livre IV : Les marchés du Code monétaire et financier français.

[25] Chapitre VII : Dispositions pénales. Du Titre II : Formation et exécution du contrat de travail du Livre II : Le contrat de travail de la Première partie : Les relations individuelles de travail du code de travail français.

[26] Article L621-1 du Chapitre Ier : Secret de fabrique du Titre II : Protection des connaissances techniques du Livre VI : Protection des inventions et des connaissances techniques de la Deuxième partie : La propriété industrielle.

[27] Article 311-1 du Section 1 : Du vol simple et des vols aggravés. du Chapitre Ier : Du vol. du Titre Ier : Des appropriations frauduleuses. Livre III : Des crimes et délits contre les biens du code pénal français.

[28] Article 226-13 du Paragraphe 1 : De l'atteinte au secret professionnel. Du Section 4 : De l'atteinte au secret. Du Chapitre VI : Des atteintes à la personnalité du Titre II : Des atteintes à la personne humaine du Livre II : Des crimes et délits contre les personnes du code pénal français..

[29] Article 323-7 du Chapitre III : Des atteintes aux systèmes de traitement automatisé de données. Titre II : Des autres atteintes aux biens. Du III : Des crimes et délits contre les biens du code pénal français.

[30] Articles L411-5 à L411-8 du Section 2 : Des intelligences avec une puissance étrangère et Section 3 : De la livraison d'informations à une puissance étrangère du Chapitre Ier : De la trahison et de l'espionnage du Titre Ier : Des atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation du Livre IV : Des crimes et délits contre la nation, l'Etat et la paix publique du code pénal français.

[31] Olivier de Maison Rouge, *« Le droit du secret des affaires : éternel serpent de mer ou bientôt réalité ? »*, *Sécurité et stratégie* 2014/1 (16), p. 67 consulté sur le site http://www.cairn.info le 23/03/2016.

[32] Bernard Carayon, « Protéger le secret des affaires : un enjeu national », *Sécurité et stratégie* 2012/1 (8), p. 6-7. Il a dit : « *D'abord, parce que ni les textes, qu'ils soient législatifs ou réglementaires, ni la jurisprudence, qu'elle soit judiciaire ou administrative, ne définissent ce qu'est le secret des affaires. L'expression est employée fréquemment, dans plusieurs codes (commerce, consommation, postes et communications électroniques), mais jamais définie. Ensuite, parce que les infractions existantes, potentiellement applicables, sont inadaptées. Le vol, par exemple, ne peut être appliqué à un bien immatériel : l'art. 311-1 du Code pénal emploie le terme « chose », il ne peut donc porter, en dépit des efforts de la Cour de cassation, sur une information. L'abus de confiance a permis certaines condamnations (affaires Valeo et sont Michelin), car il peut être appliqué à tout « bien quelconque », mais une « remise préalable », donc un lien contractuel en l'espèce, est requise. La révélation de secrets de fabrique ne concerne que les salariés et les directeurs, et seuls sont visés les procédés de fabrication industriels. Les exemples pourraient être multipliés : les infractions applicables sont très nombreuses, mais elles ne permettent pas de répondre efficacement au phénomène. Le projet de rapport fournit une analyse détaillée de ces limites. Il existe, par ailleurs, des actions civiles en réparation du dommage, fondées sur l'article 1382 du Code civil et sur la concurrence déloyale. Elles sont utiles, mais insuffisantes, car elles n'exercent pas d'effet dissuasif : il s'agit de réparer, pas de prévenir ; or, ce que veulent les entreprises, c'est éviter le préjudice. Préjudice qui, une fois réalisé, est difficile à évaluer, car il s'agit souvent d'une perte de chance ou d'un avantage concurrentiel.* ».

[33] Proposition de loi n° 3985 visant à sanctionner la violation du secret des affaires Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 22 novembre 2011.

[34] Proposition de loi n^0 2139 relative à la protection du secret des affaires, enregistrée à la présidence de l'assemblée nationale le 16 juillet 2014.

[35] Projet de loi N° 2447 pour la croissance et l'activité. (Procédure accélérée) présenté au nom de M. Manuel VALLS, Premier ministre, par M. Emmanuel MACRON, ministre de l'économie, de

l'industrie et du numérique, Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 11 décembre 2014.

[36] Amendement n°SPE1810 présenté par M Ferrand rapporteur général du projet de loi macron adopté par l'assemblée national le 12 janvier 2015.

[37] Macron capitule. L'amendement « secret d'affaires » abandonné, 30 janvier 2015 publié dans le site https://mrmondialisation.org consulté le 30/03/2016. Il a dit : « *En ce début de 2015, le monde journalistique français s'est insurgé, avec raison, contre ce qui pourrait être un viol jamais vu de la liberté d'informer. Il y aurait un loup dans la loi Macron. Le projet de loi qui sera bientôt discuté à l'Assemblée nationale française devait contenir un amendement qui viendrait entraver dangereusement le travail d'enquête des journalistes. En résumé, il était prévu d'interdire de dévoiler les « secrets » des affaires dans le domaine du commerce. Une limite évidemment en faveur de la liberté du capital d'exercer tout pouvoir sans que des citoyens ou des professionnels trop curieux ne puissent venir enquêter… Rapidement, une grande mobilisation s'est formée autour des principaux organes de presse, regroupant syndicats de journalistes et ONG. Un front commun en quelques heures pour s'opposer à cet amendement de la loi Macron…* ***Le concept flou du « secret des affaires » a finalement été abandonné après la grogne de la presse française.*** **».**

[38] Aurélien Hamelle, « *Loi Macron : la guerre des secrets ou l'inutile bataille* », 14/04/2015, publié dans le site http://www.huffingtonpost.fr consulté le 30/03/2016.

[39] Aude Carasco, « La loi « secret des affaires », une épée de Damoclès sur l'information », 21/06/2018 publié dans le site **https://www.la-croix.com** consulté le 30/09/2018.

[40] Cons. const. 26-7-2018 n° 2018-768 DC : JO 31 texte n° 64 : « Il a notamment précisé qu'il ne lui appartenait pas de se prononcer sur celles qui se bornent « à tirer les conséquences nécessaires des dispositions inconditionnelles et précises » de la directive 2016/943. »

[41] La loi 2018-670 du 30 juillet 2018 relative à la protection du secret des affaires vient de **transposer** en droit interne la **directive européenne** 2016/943 du 8 juin 2016 sur la protection des savoir-faire et des **informations commerciales non divulgués** (secrets d'affaires) contre l'obtention, l'utilisation et la divulgation illicites.

[42] مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 1996/12/07 يتضمن نشر التعديل الدستوري، ج ر 76 لسنة 1996 المعدل والمتمم بالقانون 02-03 مؤرخ في 2002/04/10 والقانون 08-19 مؤرخ في 2008/11/15 والقانون 16-01 مؤرخ في 2016/03/06.

[43] أمر 66-156 مؤرخ في 1966/06/08 متضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، ج ر 71 لسنة 1966

[44] أمر 75/59 مؤرخ في 1975/09/26 يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، ج ر 101 لسنة 1975.

[45] أمر رقم 75-58 مؤرخ في 1975/09/26 يتضمن القانون المدني معدل ومتمم، ج ر 78 لسنة 1975.

[46] قانون 04-02 مؤرخ في 2004/06/23 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج ر 41 لسنة 2004.

[47] أمر رقم 03-07 مؤرخ في 2003/07/19 يتعلق ببراءات الإختراع، ج ر 44 لسنة 2003.

[48] أمر 05-06 مؤرخ في 2005/08/23 يتعلق بمكافحة التهريب، ج ر 59 لسنة 2005.

[49] قانون 09-04 مؤرخ في 2009/08/05 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتهما، ج ر 47 لسنة 2009.

[50] مرسوم تنفيذي 05-219 مؤرخ في 2005/06/22 يتعلق بالترخيص لعمليات التجميع، ج ر 43 لسنة 2005.